بسم الله الرحمن الرحيم

الموجهات والسمات والأهداف العامة لموازنة العام المالي 2027م

أولاً: المقدمة:

- يتواصل إعداد الموازنة العامة للعام المالي 2027م في ظل الظروف الإستثنائية التي تمر بها البلاد جراء الحرب المستمرة لأكثر من ثلاثة أعوام بعد عودة المؤسسات الحكومية الإتحادية والهيئات العامة والشركات الحكومية لمباشرة عملها من العاصمة الخرطوم، وما صاحب ذلك من جهود كبيرة من الدولة بكافة مستوياتها لتوفير الأمن والخدمات الأساسية من كهرباء ومياه وصرف صحي وخدمات صحية وتعليم ساهمت في تسريع عودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم ومناطقهم للمساهمة في إعادة الإعمار وتحقيق الأمن والإستقرار والتعافي الإقتصادي.
- تعتبر هذه الموازنة الرابعة التي يتم إعدادها في ظل استمرار الحرب مما يجعلها تمثل تحدياً كبيراً على كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية الراهنة وتسعى إلى إعادة التوازن الإستراتيجي للدولة عبر توجيه الموارد لدعم جهود إنهاء الحرب ومعالجة آثارها وتنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي ومواصلة برامج التعافي والإعمار.
- تماشياً مع عودة الجهاز التنفيذي للدولة إلى الخرطوم ومباشرة مهامه سيتم إعداد موازنة مزيج بين موازنة البنود والطوارئ.
- تركز الموازنة على الصرف على المجهود الحربي وتوفير الخدمات الأساسية (صحة – مياه – كهرباء – تعليم ... الخ) وتبني برامج الحماية الإجتماعية للمساهمة في تحسين معاش الناس مما يستدعي تكثيف جهود زيادة الموارد مع ضبط وترشيد الإنفاق العام.
- تشمل موازنة العام المالي 2027م تحويل مرتبات المعلمين في التعليم العام من الولايات إلى المركز مما يستوجب اجراء بعض التعديلات الدستورية المتعلقة بقسمة الموارد.

ثانياً: المرجعيات:

1. الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية تعديل 2025م.
2. القرارات والتوجيهات الصادرة من المجلس السيادي ومجلس الوزراء.
3. برنامج عمل حكومة الأمل.
4. القوانين واللوائح المالية والمحاسبية والقوانين المالية الأخرى.

5. اتفاق جوبا لسلام السودان.
6. أهداف التنمية المستدامة 2030م (SDGs).
7. قرار مجلس الوزراء الانتقالي رقم (170) لسنة 2025م.

ثالثاً: السمات العامة:

1. موازنة مزيج بين موازنة البنود والطوارئ.
2. موازنة موجهة بشكل أساسي للمتطلبات الآتية:
   - تمويل المجهودالحربي.
   - توفير الخدمات الأساسية.
   - الإهتمام بالبنية التحتية.
   - معالجة قضايا النازحين واللاجئين.
   - توفير الحماية الإجتماعية.
   - تنفيذ برامج التعافي الإقتصادي وإعادة الإعمار.
   - الاهتمام ببرامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

رابعاً: المبادئ والمرتكزات العامة:

1. الإستمرار في تمويل المجهود الحربي ومنح أولوية لمتطلبات بسط الأمن وتحقيق هيبة الدولة.
2. الإعتماد على الموارد الذاتية.
3. تأكيد ولاية وزارة المالية على المال العام وتجنب التقاطعات بين الوحدات المختلفة.
4. تعظيم الإيرادات وإعادة تخصيص الموارد العامة وضبط الإنفاق العام.
5. تعزيز الحوكمة الإقتصادية والشفافية.
6. إعادة إعمار ما دمرته الحرب، وسد الفجوات في الخدمات الأساسية.
7. الإهتمام بتفعيل وتطوير الشراكات مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي لتمويل وتنفيذ المشروعات التنموية.
8. التوجه نحو تشجيع الاقتصاد الرقمي مع التوسع في نظام التحصيل والسداد الالكتروني.
9. تحقيق الإنضباط المالي.
10. المحافظة على المصالح الوطنية العليا وتقوية النسيج الاجتماعي.
11. تقوية وتعزيز دور الإعلام في تحقيق المصالح الوطنية.

12. التركيز على توفير مقومات العيش الكريم للمواطن بتوفير السلع الأساسية والخدمات الضرورية (المياه,الصحة ,التعليم .. الخ).
13. تعزيز السيادة على الحدود البرية والأجواء السودانية والمياه الإقليمية.
14. استصحاب رؤى أصحاب المصلحة في اعداد الموازنة.

خامساً: موجهات وأهداف عامة:

1. تحقيق الأمن والسلام والإستقرار في البلاد.
2. استعادة النشاط الإقتصادي وتحقيق النمو والتعافي والاستقرار الاقتصادي.
3. خفض العجز الكلي للموازنة العامة.
4. معالجة اختلال الميزان الخارجي وتحقيق استقرار سعر صرف العملة الوطنية .
5. التنسيق المستمر بين السياسة المالية والنقدية.
6. زيادة الإيرادات من مصادر حقيقية.
7. ترتيب أولويات الإنفاق الحكومي.
8. تبني سياسات تعين على ادماج القطاع غير المنظم في الإقتصاد الوطني.
9. تفعيل دور أجهزة الرقابة المالية لتحقيق الانضباط وإلزام الوحدات الحكومية بالقوانين واللوائح.
10. إعادة تأهيل البنيات التحتية وإعمار ما دمرته الحرب.
11. تقوية شبكات وبرامج الحماية الإجتماعية.
12. تحقيق الأمن الغذائي.
13. تنمية وتطوير البيئة التعليمية.
14. الإلتزام بمبادئ الحكم الرشيد وضوابط المؤسسية والشفافية والمساءلة والمحاسبة.
15. إحكام التنسيق مع الولايات خاصة في مجالات الخدمات الأساسية.
16. الإستمرار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .
17. دعم برامج الإنتاج والإنتاجية عبر التركيز على قطاع الصادر.
18. الإهتمام بتطوير المعابر الحدودية والموانئ.
19. الإهتمام ببناء القدرات في المجالات المختلفة والحفاظ على الكادر الوطني وتقليل هجرة العقول .
20. تشجيع ودعم التعليم العام وتوفير مطلوبات إستقرار المعلمين وتحسين أجورهم.
21. استكمال إجازة قانون الوساطة (السمسرة) لسنة 2026م .
22. جذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج.
23. توسيع ودعم مجالات الشراكة الإستراتيجية مع القطاع الخاص .
24. الالتزام بالإحصاءات ونظم المعلومات والتnحول الرقمي والربط الشبكي في العمل المالي والمصرفي.
25. التوجه نحو تشجيع الاقتصاد الرقمي مع التوسع في نظام التحصيل والسداد الالكتروني.

26. الإهتمام بتنمية وتعزيز القدرات.
27. الاستفادة من الخبرات الوطنية في جميع المجالات .

سادساً: السياسات والإجراءات:

1/ في مجال الإيرادات العامة:

1- العمل على ادخال القطاع غير المنظم تحت المظلة الضريبية مع استهداف القطاعات غير التقليدية مثل التجارة الإلكترونية، التعليم الخاص وغيرها.
2- مكافحة التهريب والتهرب الضريبي والجمركي.
3- الإستمرار في التحوّل الرقمي لتعزيز التحصيل والسداد الإلكتروني والفوترة الإلكترونية.
4- الإستمرار في ضبط وترشيد الإعفاءات الجمركية والضريبية التي لا يسندها قانون أو إتفاقيات دولية.
5- مراجعة تكلفة الرسوم الإدارية.
6- إلزام الوحدات بإيقاف التحصيل غير القانوني للرسوم.
7- العمل على تعديل رسوم عبور نفط دولة جنوب السودان لتواكب سعر التكلفة الحالية.
8- تفعيل دور الهيئات العامة والشركات الحكومية في زيادة إيرادات الدولة وإلزامها بنظام ايصالي.

2/ في مجال الإنفاق العام:

(أ) الصرف الجاري:

1. توفير إحتياجات القوات المسلحة والأجهزة النظامية الأخري بما يمكنها من أداء مهامها بالصورة المطلوبة.
2. خفض وترشيد الإنفاق العام.
3. خفض الإستدانة من النظام المصرفي.
4. توجيه الإنفاق نحو الأولويات الضرورية (الخدمات العامة - برامج الحماية الاجتماعية - برامج الأمن الغذائي ... وغيرها).
5. مراجعة هيكلة الأجور والمرتبات بأجهزة الدولة بما في ذلك الهيئات العامة والشركات الحكومية والعمل على إزالة الفوارق في الأجور والمرتبات.
6. توفير وظائف جديدة للشباب.
7. الإلتزام بتحويلات الولايات حسب قانون قسمة الموارد ووفق التحصيل الفعلي للإيرادات العامة بعد خصم أجور المعلمين.

8. مراجعة وخفض الدعم (الإعانات) المقدم لبعض وحدات التمويل الذاتي بهدف توفيق أوضاعها والإعتماد على مواردها الذاتية.
9. سداد مساهمة السودان في المنظمات الدولية والإقليمية ومنح الأولوية للمنظمات ذات المردود الإيجابي وكذلك المتأخرات الحرجة.
10. الإلتزام بسداد الديون الحرجة خاصة مع مؤسسات التمويل الدولية والصناديق العربية ودول التعاون الثنائي.
11. الإلتزام بتوفير المكون المحلي للمشروعات الممولة أجنبياً.
12. خفض تكلفة العمل الخارجي قدر المستطاع.
13. ترشيد الصرف على المأموريات الخارجية.
14. الإهتمام بالمرأة والطفل والفئات الضعيفة في المجتمع وذوي الإحتياجات الخاصة.

(ب) **الصرف التنموي:**

1. تمويل مشروعات التعافي وإعادة الإعمار.
2. إستكمال المشروعات التنموية المستمرة.
3. تمويل المشروعات الجديدة وفقاًللأولويات والموارد المتاحة والاستراتيجية الخمسية (2027– 203م).
4. الإهتمام بتمويل الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المياه - الكهرباء).
5. الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الصناعة والزراعة بشقيها (النباتي والحيواني)، وتشجيع احلال الواردات.
6. الإهتمام بتفعيل وتطوير الشراكات مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي لتمويل البنيات التحتية ومشروعات التعافي وإعادة الإعمار.

3/ في مجال العمل الخارجي:

1. استمرار التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية وتعزيز التنسيق مع شركاء التنمية وتوجيه المنح والقروض نحو المشروعات ذات الأولوية.
2. العمل على الإستفادة من مبادرة الدول الفقيرة والمثقلة بالديون (HIPCs) لإعفاء الديون الخارجية.
3. تعزيز وتطوير العلاقات الخارجية بما يخدم المصالح الإقتصادية والوطنية للبلاد.
4. العمل على إعادة جدولة بعض الديون المتعثرة.
5. الإفادة من فرص الدعم الفني في رفع كفاءة أكبر عدد من العاملين في الدولة.
6. الإفادة من الفرص المتاحة لتمويل التغير المناخي.

4/ في مجال زيادة الإنتاخ والإنتاجية:

1. الإهتمام بالمبادرات التي تدعم الأمن الغذائي.
2. العمل على تهيئة البيئة المناسبة للقطاع الخاص للقيام بدوره في قيادة وتحقيق التعافي.
3. الإهتمام بالتمويل الأصغر.
4. الاهتمام ببرامج التدريب المهني وريادة الاعمال .
5. توفير فرص عمل للشباب والعمل على تفجير طاقاته للمساهمة الفاعلة لزيادة الانتاج.
6. الاستمرار في إعفاء منظومة الطاقة الشمسية والسيارات الكهربائية من الرسوم الجمركية وتشجيع الإنتاج المحلي.

5/ في مجال اصلاح المالية العامة:

1. الإستمرار في تحديث وتحسين برامج وأُطر إدارة المالية العامة (PFM).
2. تفعيل إعداد وتطبيق الأنظمة المالية المتكاملة (IFMIS) ونظام إدارة حسابات الديون (DMFAS) بما يساعد ويمكن من تحسين الإدارة المالية وسرعة الحصول على البيانات وجودتها.
3. الإهتمام بإعداد مصفوفة المخاطر المالية، مع التركيز على المخاطر الرئيسة المرتبطة بالصدمات.
4. الإهتمام بأصول الدولة من حيث الحصر والتقييم والتأمين.
5. تفعيل أجهزة الرقابة المالية وتقوية المراجعة الداخلية في كافة الوحدات الحكومية.
6. تفعيل تطبيق القوانين المالية والمعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة لتعزيز الشفافية.
7. الاستمرار في تطبيق نظام الخزانة الموحد.
8. تفعيل دور أسواق المال وإنشاء بورصة للذهب وبورصة للمحاصيل.

سابعاً: التحديات:

1. استمرار الحرب في البلاد.
2. استمرار الصرف خارج الموازنة.
3. تحقيق ولاية وزارة المالية الكاملة على المال العام.
4. ارتفاع معدلات التضخم وعدم الاستقرار الإقتصادي.
5. عدم استقرار سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى.
6. ضعف احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي.
7. هجرة الكفاءات السودانية بالخارج.
8. ضعف فوائض الهيئات العامة وأرباح الشركات الحكومية.
9. الإستثناءات الممنوحة لبعض الوحدات بالصرف من إيرادتها.
10. الزيادة المضطردة في الإنفاق وضعف الإيرادات.
11. ضعف فرص التمويل الخارجي.

12. ضعف العائد من الموارد الطبيعية كالمعادن والمنتجات الغابية.
13. الإستمرار في تصدير المواد الأولية.
14. ارتفاع تكلفة الإنتاج مما يؤدي الي ضعف تنافسية المنتجات المحلية.
15. القوانين الخاصة لبعض الوحدات الحكومية والتي تسود على القانون العام.
16. التغيير المناخي وآثاره البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
17. العقوبات الاقتصادية الدولية الأحادية.
18. تنامي واتساع القطاع غير المنظم.
19. ارتفاع معدلات البطالة.
20. استمرار الحرب الدائرة في منطقة الخليج وآثارها على الملاحة البحرية والجوية.
21. الصرف على البنية التحتية للتحول الرقمي.